

## مقدمة:

كان لتحول السلطة الشخصية إلى سلطة سياسية أثارا جذرية على حياة البشرية، وهذا من جراء ظهور شخص اعتباري ذو شخصية معنوية تميزه عن الجماعة المكونة له، وذو سيادة مطلقة تعتبر بمثابة أساس ومحور وجوده.

لا يمكن للدولة بمعناها القانوني والسياسي أن تتجسد، دون سيادة كاملة في كل المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية، وهذا لسبب بسيط يكمن في غرض وجودها إن الدولة شخص اعتباري من نوع خاص، وخصوصيتها تكمن في قداسة وكبر أهدافها والرهانات التي يتعين عليها كسبها، والتي إن تنوعت وتحولت منذ نعتن البشرية وتحولها إلى مجتمع سياسي، إلا أنها لم تتحول في جوهرها. كما أن شكلها السياسي والقانوني والاجتماعي يتحدد بقاعدتها الاقتصادية، التي تعتبر البنية التحتية التي تحدد بنيتها الفوقية فهدف الجماعة من تحويل السلطة الشخصية إلى سلطة سياسية هو القضاء على عيوب السلطة الشخصية، التي كانت تعيق تطور الجماعة واستقرارها.

يتوقف استقرار أية مجموعة بشرية، حتى ولو كان نسبيًا، على استقرار مؤسساتها الدينية والثقافية والسياسية والاقتصادية... الخ، وعلى النظام الذي تقوم عليه المبادلات من بضائع وسلع وخدمات ومعلومات واتصالات... الخ. فكلما كان تنظيم المبادلات تنظيمًا محكمًا كان احتمال عدم استقراره ضئيلًا، وفي نفس الوقت تقلصت حرية الأطراف الخاضعة له، لأنها آنذاك، تكون مجبرة على التصرف وفق التنظيم القائم على حساب حريتها.

تكمن أهمية سيادة الدولة، في كونها مبدأ يسمح لها بضمان استقرار المؤسسات التي تضمن تنمية واستقرار الجماعة، وإذا كان هذا صحيحًا بالنسبة للمجتمع الداخلي، فهو كذلك بالنسبة للمجتمع الدولي. تبحث الدول كأشخاص في المجتمع الدولي عن الاستقرار والتنمية، وهذا لن يكون دون مؤسسات دولية مستقرة تقوم بتنظيم العلاقات بين الدول وعند سعي الدول لخلق هذه المؤسسات بشكل يضمن استقرارها، تجد نفسها مجبرة على ممارسة اختصاصاتها السيادية وفق ما تمليه تلك المؤسسات الدولية. فحين تتحول السيادة من فكرة سياسية إلى فكرة قانونية منظمة بقواعد ومبادئ القانون الدولي تفقد حتماً إطلاقيتها وتصبح تمارس وفق قواعد ومبادئ القانون الدولي. علما أن القانون في مجمله، ما هو إلا منع وإباحة وتحديد لحدود مواضيعه وأشكالها.

يعيش العالم اليوم تحولات عديدة تستوجب على الدول إعادة النظر في مساراتها التنموية، فأصبح من المستحيل أن تحقق الدول متطلباتها التنموية والاستقرار بجهد منفرد دون أن تلجأ إلى التعاون الدولي الاقتصادي لتبادل وتتقاسم المنافع المشتركة. كما أن هذه المتغيرات العالمية المتلاحقة، لا تخلو من بعض المخاطر والمخاوف، ولا تستطيع الدولة بمفردها تحمل تلك المخاطر التي تهدد استقرارها، بل إن هذه المخاطر تقل كلما كان التعاون سائدا بين الدول.

وصل تطور العلاقات الدولية الاقتصادية إلى درجة من التداخل الذي جعل من اهتزاز أي طرف أو جزء من الشبكة الاقتصادية العالمية، اهتزازا لكل شبكة العلاقات الاقتصادية العالمية. فكانت الأزمة الاقتصادية لسنة 1929 أول تجربة عاشتها الدول، أوضحت مدى تداخل العلاقات الاقتصادية العالمية، ومدى الحاجة إلى تنظيم دولي اقتصادي يعمل على خلق إطار قانوني دولي يسمح للدول بالتنسيق فيه من أجل الاستغلال الأمثل لكل الطاقات الاقتصادية وتقادي الأزمات الاقتصادية العالمية. لذا نجد التوجه الدولي، منذ بداية القرن العشرين، يؤول نحو ممارسة بعض الاختصاصات السيادية في إطار جماعي داخل منظمات دولية يتزايد يوما بعد يوم.

لقد كان لانتهااء الحرب الباردة في النصف الأول من التسعينيات وما رافقها من تحولات، أثر واضح على المستوى العالم، يتمثل هذا الأثر في إعادة رسم خريطة العالم الاقتصادية والسياسية، وصياغة نسق جديد للعلاقات الدولية في إطار ما يسمى بالنظام الدولي الجديد. وتختلف طبيعة هذا الأثر بين الدول النامية والصناعية. ومن بين أهم تلك المتغيرات التي أثرت في العالم، إنشاء المنظمة العالمية للتجارة يوم 15 أفريل 1994 من طرف مئة وإحدى عشرة دولة، تهدف إلى وضع معالم التنظيم الدولي للتجارة وتأطير الحياة الاقتصادية أو ما يسمى بالعولمة التي إلى جانب وجهها الاقتصادي لها أوجه أخرى سياسية وثقافية وحتى اجتماعية، وبالتالي فقد أصبحت المنظمة العالمية للتجارة إطارا لتفاعل القانون الدولي مع القانون الدولي التجاري، من خلال الاهتمام غير المقصود باعتبارات السيادة.

أما على مستوى الدول بشكل منفرد، فقد لقيت السيادة اهتماما كبيرا من جانب بعض الدول، ولاسيما قبل دخول المنظمة العالمية للتجارة حيز النفاذ، وفي الوقت نفسه فإن دولا أخرى لم تأبه كثيرا بهذه المسألة بشكل عام، يبدو أن لاعتبارات السيادة دورا هاما في إبرام المعاهدات الدولية، ذلك أن الدول التي تتردد في قبول الاتفاقيات الدولية، دائما ما تستحضر حجة السيادة، من أجل عدم قبول هذه الاتفاقات، ولكن هذه الحجة لم تكن تستعمل إلا بصيغة سياسية ومبهمة، وليس بمعنى قانوني محدد، الأمر الذي يسهل معه تنفيذ حجة السيادة من

الناحية القانونية، لأن هذه الحجة يمكن أن تقف عائقاً أمام إنجاز أي اتفاق دولي، وهو ما يدل على أن كلمة " السيادة " كثيراً ما يتم التعسف بها أو يساء استعمالها.

و الواقع أن النقاش بشأن تأثير المنظمة العالمية للتجارة على السيادة، كان مركّزاً على نقطة هامة تتعلق بالحد من سيادة الدولة، من ناحية سلطة اتخاذ القرار. وبعبارة أدق من ناحية سلطة اتخاذ القرار بين الدول والمنظمة العالمية للتجارة المدعومة للشركات الضخمة الكاسحة لأسواق البلدان النامية، محاولة بذلك الضغط عليها والتدخل في سلطاتها الداخلية، خاصة وأن القانون الدولي التجاري لا يعترف بالحدود السياسية وما شابه ذلك، بل يعترف فقط بالربح والخسارة والتدفقات الضخمة لرؤوس الأموال، وما يمكن أن تحمله من مخاطر لأصحاب الاقتصاديات الضعيفة سيما البلدان النامية.

يتمثل التهديد الحقيقي للسيادة كما تراه البلدان خاصة النامية منها ، في نظام الصفقة الواحدة التي تفرض عليها وهنا أقول النامية لأن البلدان المتقدمة هي التي وضعت هذه الاتفاقات في ظل ضعف القوى التفاوضية لدى البلدان السالف ذكرها ، قبولها كاملة أو البقاء خارج النظام الدولي التجاري إذا استثنينا البعض منها فقط، وهو ما يتناقض تماماً مع نتائج جولة طوكيو، من حيث إتاحة الخيار للبلدان الأطراف المتعاقدة في اختيار ما يلائمها في المنظمة العالمية.

فأمام تعاضم الحركية التجارية والمالية، وما تحمله العولمة الاقتصادية من آثار سلبية على سيادة الدول ، فقد نجحت في ترجيح الأثر الإقليمية المبنية على مصالح مشتركة سياسية ثقافية واقتصادية، خاصة مع بروز الكثير من الدول و أحسن مثال دول جنوب شرق آسيا في تحقيق تقدم اقتصادي وسياسي.

كل هذا الجدل القائم، والأهداف البينة والخفية من وراء هذه الدراسة، تستوقفنا لطرح الإشكالية التالية:

« إذا سلمنا أن الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية ينعكس إيجاباً على اقتصاديات

الدول فما مدى تأثير سيادة الدول في ظل هذه المنظمة ؟ "

## اهداف الموضوع :

ويتمثل الهدف الرئيسي لهذه الدراسة في إرسال رسالة للقارئ لما تقع فيه البلدان من مطبات وتهميش لسيادتها الداخلية في ضل النظام التجاري الدولي.  
وإبراز قيمة التكامل الاقتصادي الذي يضمن التعايش الفعال بين الدول المتكاملة وتمكين القارئ أيضا من معرفة الجوانب السلبية لمنظمة التجارة العالمية .

## أهمية الموضوع :

هذا الجدل القائم بين المنظمة العالمية للتجارة وما تحمله من آثار سلبية على سيادة الدول من جهة، وضرورة الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية من أجل إنعاش الاقتصاد وتشجيع الاستثمارات و مسايرة التجارة الدولية للاستفادة من المزايا التي تمنحها المنظمة للدول الأعضاء. كان وراء اختيارنا معالجة هذا الموضوع المتشعب محاولين الإجابة عن التساؤلات و الخلفيات التي تطرح نفسها في هذا الشأن ومعرفة مدى تأثير سيادة الدول في ظل المنظمة العالمية للتجارة.  
والتحدي الحقيقي ليس في الانضمام في حد ذاته لأنه أصبح ضروريا ، وإنما هو كيف نجعل الانضمام الى المنظمة مكسبا وخطوة ايجابية دون التأثير على سيادتها

لغرض التصدي لهذه الإشكالية، استعنا في بحثنا هذا بمنهجين علميين: الأول هو المنهج التاريخي الوصفي الذي يعتبر أفضل منهج للقراءة التحليلية و التفسيرية للنصوص القانونية، بواسطته نبين ماهية المنظمة وشروط العضوية فيها ( الفصل الأول)، أما الثاني فهو المنهج التحليلي لتوضيح آثار الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية و تأثيرها على سيادة الدول واهم إستراتيجية للحد منها (الفصل الثاني).